

# الحلقة ١٠

## تحديات الربيع العربي في لبنان و المنطقة العربية

حلقة نقاش مع  
الدكتور بهاء أبو كروم

أشرف على التحرير  
محمد حسين شمس الدين



### مركز تطوير للدراسات

جمعية تطوير للدراسات الاستراتيجية والتنمية البشرية

ص.ب 6197-14 | بيروت - لبنان

الطريق الجديدة | خلف كلية الهندسة | شارع الخرطوم | بناية حبي | طابق ثاني

هاتف: 854185/01 | Email: tatwir2013@gmail.com

علم وخبر رقم 1550 تاريخ 2010\9\16 | تعديل رقم 1456 تاريخ 2013\8\16

[www.tatwir.net](http://www.tatwir.net)

## تحديات الربيع العربي في لبنان والمنطقة العربية

(حلقة نقاش)

( ١ )

### مقدمة التحرير

في سلسلة حلقات النقاش التي ينظمها «مركز تطوير للدراسات»، استقبل المركز في مقره عدداً من الناشطين الثقافيين والإعلاميين للاستماع الى الباحث الدكتور بهاء أبو كروم ومحاورته حول المسائل التي طرحتها أحداث «الربيع العربي» وتطوراتها في المنطقة منذ العام 2011 حتى الآن؛ وذلك على مستويين: داخلي واقليمي - دولي. فعلى المستوى الداخلي هناك تساقق واختلاط بين مسارين: مسارٍ مطبوعٍ شعبي يتطلع الى التغيير الديمقراطي وإقامة الدولة المدنية على أنقاض أنظمة الفساد والاستبداد، ومسارٍ عنفيٍّ طغى على معظم المشهد جراً مبادرة الأنظمة السياسية القائمة الى استخدام «عنف الدولة» ضد شعبها، بكل أسلحتها المعدّة أصلاً - بحسب الأطروحة المعلنة - لمواجهة عدوٍّ خارجي دفاعاً عن الوطن والشعب، فضلاً عن لجوء هذه الأنظمة نفسها الى استثارة كل أنواع العصبية الطائفية والمذهبية والعرقية، تعويماً لواقعها الفئوي التسلسلي وتشويهاً لمطلب الإصلاح. أما المستوى الإقليمي - الدولي، فقد تمثّل بدخول الأجنحة الإقليمية والدولية المختلفة على محاور الصراع في كل بلد، بحيث أصبحنا أمام حرب عالمية من نوع جديد: حرب في المنطقة العربية وعليها، من دون وجود معسكرات تقليدية واضحة المعالم والمواقع المتقابلة، وإنما هناك اختلاط وتقاطع في السياسات والمحاور والأدوات، تحت مظلة «إجبارية» واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية)، لا تسعى الأطراف المختلفة الى مغادرتها بمقدار ما يحاول كل منها استقطاب مساحة خاصة به تحتها أو في كنفها.

هذه اللوحة المعقّدة بواقعها وطبيعتها، يزيدتها تعقيداً أنها لوحة قيد التشكّل بصورة متواصلة. وهذا مما يلقي على الباحث الجاد عبئاً أضافياً قد يدفعه الى الاحجام عن مغامرة الاستنتاج خشيّة الرّجم في الغيب، نظراً لعدم كفاية المعطيات الناجزة، خلافاً لحال الباحث في وضعيات اكتملت فصولاً. بيّد أن البحث في هذا المقام ليس ترفناً ثقافياً، وإنما تضرّضه وقائع وأحداث على الأرض أقل ما يُقال فيها أنها تحدّد معالم المستقبل لشعوب وبلدان بأسرها، أكانت لصالحها أو لغير صالحها. من هنا فإنّ المثقّف المتّزم قضايا بيئته الوطنية يجد نفسه مدعوّاً بالحاح إلى فهم ما يجري وإلى محاولة الإستشراق، رغم صعوبة المحاولة. و الحقُّ يُقال ان الذين تتكبّوا هذه المهمة الثقيلة من المثقّفين العرب هم قلّة حتى الآن. ومما لا شك فيه ان بهاء أبو كروم واحدٌ من هذه الكوكبة الشجاعة في كتابه «المانعة وتحدي الربيع» الصادر عن دار الساقى، بيروت 2013.

استند النقاش فضلاً عن الكتاب المشار إليه، إلى ملخصٍ بحثي مكتوب، أعدّه المحاضر وتولّى مركز تطوير إرساله إلى السادة المشاركين قبل الحلقة بأيام. نشير إلى أن هذا التقرير، على الصورة التي بين أيديكم، هو العاشر في سلسلة تقارير حلقات النقاش التي ينظمها المركز. أما التقرير التاسع (بعنوان: مدخل الى قراءة نظام المصلحة العربية المشتركة، بين الأحادية القطبية وصراع أنظمة المصالح الإقليمية) فقد صدر في آب / أغسطس 2015 بصورة كراسة مطبوعة وزّع منها على المعنّين نحو ألف نسخة بالمراسلة العادية، بالإضافة إلى التوزيع بالمراسلة الالكترونية. وفي إطار اهتمام المركز بتحديات «الربيع العربي» تجدر الإشارة أيضاً إلى حلقتي نقاش سابقتين، تناولت الأولى تطورات الحالة المصرية، وتناولت الثانية السياسات الإيرانية في المنطقة العربية.

## (II)

### ملخص بحثي - للمؤلف بهاء ابو كروم :

### التحديات التي طرحها الربيع العربي في لبنان والمنطقة العربية

في ذلك. وهذا التراكم يحمل تعبيراً عن الرغبة في التحول التي تأخذ مداها على المستوى الزمني المفتوح. وقليلو الخبرة والأطلاع هم الذين يتسرعون في أحكامهم ويستعجلون النتائج النهائية ويفترضون أن كل شيء يجب أن يكون تحت السيطرة.

**ثالثاً:** ربما حان وقت الخروج من دائرة التساؤل والبحث عما إذا كان هذا الذي يجري ربيعاً أم لا، والدخول إلى دائرة الفعل والتأثير. فعندما تحمل تلك التحولات قيماً تتعلق بالسلام والتنوع والحريات والديمقراطية والإنسانية والشفافية والمحاسبة والانتخابات، فذلك يكون ربيعاً. ونضيف بأنه حتى لو لم يكن ربيعاً فلنجعله كذلك. ونحن لدينا مصلحة في تحميلة هذا الكم من المعاني وأن يكون له تأثير ثقافي كبير.

فرضت التحولات التي أخذت مكانها في العالم العربي بدءاً من العام 2011 نفسها على البنية الاجتماعية والسياسية في المنطقة، وأرخت بظلالها على دول العالم بحيث فرضت عليها مراجعة لسياساتها التقليدية ونمت عندها السياسات التي تلتفت إلى تطلعات الرأي العام، بعدما أيقنت بأن للمجتمعات العربية مستويات من التأثير لم يعد بالإمكان تجاهلها، وأن صياغة السياسات بمعزل عن التوجهات الشعبية بات أمراً صعباً.

وعلى هذا المستوى فإن لتلك التحولات تداعيات كبيرة؛ في الداخل العربي كما في العلاقة مع الخارج؛ ولطالما كان للمجتمعات العربية عبر التاريخ تفاعلاتها مع القوى الإقليمية والدولية ومع الأفكار والإيديولوجيات التي تتخذ مناحي عابرة للحدود.

### نماذج مختلفة للتحولات:

في الحقيقة لا يمكن تعميم الخلاصات والاستنتاجات على كل الأوضاع في العالم العربي على المدى القصير لأن الأمور في المشرق العربي تختلف عما هي عليه في المغرب العربي، وحتى أن هناك اختلافاً في النموذج بين دولة وأخرى. لكن هذا التمايز أو الاختلاف يتبدد كلما اتسعت وتقدمت الفسحة الزمنية. فعلى المدى البعيد يمكن تعميم النتائج والخلاصات ويمكن القول بأن التغيير يحصل ويحمل معه معالم ثقافية جديدة وهو لا شك يتطور إلى الأمام.

واحدة من الوقائع الأهم التي حصلت هي أن التحولات أعادت خلط العلاقات بين الفئات الاجتماعية. وقد حصل ذلك عند انهيار الحكم المركزي كنموذج وانكشاف الأوضاع أمام توازنات داخلية جديدة، و ترسيم جديد للحدود فيما بين الفئات. في المشرق العربي حصل ذلك بين المذاهب الإسلامية والفئات والأحزاب والقوميات (الأكراد) والطوائف، وفي المغرب العربي بين الإسلاميين والعلمانيين، وبين العسكر والمدنيين، وبين الأحزاب والفئات المختلفة. ترسيم، كان لا

### الربيع العربي:

في التقديم للحديث عن التحديات التي طرحها الربيع العربي في لبنان والمنطقة العربية لا بد من التوقف عند مشهدية ما يجري حولنا من تصاعد للعنف والحروب وظهور كل التناقضات المجتمعية والعصبيات بأشكالها البدائية، وفي ظل حملة التشكيك التي تستهدف تعبير أو وصف «الربيع» بإطلاقه على الظاهرة التي تعيشها المنطقة هذه الأيام.

**أولاً:** ضرب التعبير (الربيع) هو فعل مُمنهج تسلكه القوى التي تنتمي إلى واقع قيد الزوال. وهي قوى السلطة بالمعنى التقليدي أو المحافظون بالمعنى السياسي. ويهدف بالدرجة الأولى إلى عزل هذا الحراك ووضع في إطار تخريبي وذلك تبريراً لما كان سائداً في السابق وتخويفاً مما قد يأتي أو من الصيغة الغامضة التي قد تأتي بالتغيير، طبعاً على المستويات الثقافية والسياسية.

**ثانياً:** إن تحولات بهذا الحجم وهذا الامتداد لا تأتي وليدة اللحظة ولا تكون شرارتها هي السبب الكامل لحصولها إنما التراكم هو الأساس

السوريين والعراقيين واللبنانيين واليمنيين معارك إلزامية. فهم أمام تحديات إضافية تعيق التقدم على مستوى الداخل، وبالتالي فإنهم ملزمون بالتعاطي المتوازي مع هذه التحديات من زاوية التصدي وتبديد الدور التخريبي والتفتيتي الذي تقوم به إيران وأدواتها لكي يتسنى لاحقاً بناء المشروع السياسي الذي يجسد التحولات.

### المدخلات الخارجية والتدويل:

إيران التي هلت للتحول وفقاً للنموذج الإسلامي في البداية تتبنى اليوم الموقف الذي يريد إجهاد الربيع العربي في مهده قبل أن يصل إلى طهران. وروسيا التي سخرت من الربيع العربي ولم ينطبع في ذهنها إلا النموذج الليبي، تلعب دوراً معرقلاً للتحولات ولا ترى منها إلا المشهد الإسلامي. وهذان اللاعبان يعملان على إطالة الأزمة ويتصدّيان للتحولات التي تجري.

و لكن ثمة إشكالية رئيسية لا بد من بحثها أيضاً، وهي: هل أن الشعوب التي حكمها الاستبداد لعقود من الزمن تستطيع التحرر من دون مساعدة دولية بطريقة من الطرق 5. مثلاً استطاع لبنان التحرر من الوصاية عام 2005 بقواه الداخلية إنما أيضاً صدرت قرارات دولية واكبت حراكه الداخلي واستندت إلى القيم والمبادئ الإنسانية التي تحتم على المؤسسات الدولية التدخل لحماية السكان المدنيين في حالات مشابهة، إضافة إلى التحقيق الدولي وإنشاء المحكمة الدولية التي أتت انعكاساً لغياب العدالة والسلطة القضائية في الدول العربية وتبعيتها للنظام السياسي وللسيطرة من قبل القوى النافذة وكذلك القرار 1559 الذي ألزم النظام السوري سحب جيشه من لبنان. فعندما لا تتوقف معركة الشعب على القوى الداخلية لا بد من اعتماد مبدأ التدويل لكي يكون هناك توازن في القوى ولكي تسير الأمور وفقاً للشرعية الدولية وليس تبعاً للقوى المتطرفة.

### تجربة أوروبا بعد الشيوعية:

في أوروبا تم تدويل مسألة الأقليات بعد انهيار الشيوعية لأنها كانت مسألة تتعدى إمكانيات بلد بذاته. وأوجه المقارنة تجوز بين وضعي أوروبا ما بعد الشيوعية والشرق الأوسط بعد، أو في ظل، الربيع العربي.

فمع بداية التسعينيات شعرت أوروبا بأنها أمام منعطف خطير بسبب النزاعات المخيفة التي تقوم على أساس القوميات في البلقان ودول أوروبا الشرقية فقررت أن تقوم بتدويل معالجة مشكلة الأقليات في مرحلة ما بعد الشيوعية، وصدر إعلان منظمة الأمن والتعاون في

بد منه، يعيد صياغة الوقائع والثوابت والعلاقات بمستويات مختلفة. في تونس كانت ثقافة السلام غالبية وتفوّقت على النزعة السلطوية التي برزت عند حزب النهضة نتيجة الانتخابات الأولى، وبذلك ظهر نوع من التماسك الديمقراطي كشرط مساعد على التحول بسلام. وفي الجزائر والمغرب حدد الشعب خياراته بسلاسة وكان الخوف من الانزلاق إلى العنف هو المحفز للتماسك المجتمعي. وفي مصر أحبطت عملية مصادرة الثورة ولا يزال الأمر بحاجة إلى إجراءات وتسويات تتيح إقامة نظام أكثر فعالية. فتضاي التنمية في مصر تشكل أولوية في ظل الكثافة السكانية الكبيرة.

في العراق وسوريا، سقطت السلطة المركزية وكان من الطبيعي أن يعاد تركيب العلاقات السياسية والمجتمعية. بطبيعة الحال فإن حجم المدخلات الخارجية لم يتح للسوريين تقرير الشكل الجديد للعلاقات. وقد برزت قوى جديدة في كل قطاعات المجتمع، قوى مدنية وشبابية وعسكرية ودينية أو متطرفة، واتخذ الصراع منحى عنيفاً وعسكرياً، لكن بغض النظر عن الوقت اللازم للتوصل إلى تسوية تشجع الاعتراف والتوافق على الأوزان الجديدة وعلى الوقائع الديمغرافية الجديدة، فإن استحواذ أقلية سياسية أو طائفية على كامل البلاد أصبح أمراً من الماضي. والصيغة البديلة مهما سيكون شكلها، وقد لا تكون ديمقراطية من بداياتها إلا أنها لا شك ستكون أقل مركزية وأكثر توزعية ومراقبة من قبل قطاعات الناس والهيئات المدنية والإعلامية.

### ماذا يعني التوجه إلى الداخل:

من الملاحظ أن التحولات التي تجري في العالم تأخذ منحى داخلياً وفق أولوية العودة إلى البرامج الداخلية. فسياسة الولايات المتحدة الخارجية في عهد الرئيس أوباما وقدرته على النجاح في فترة رئاسية ثانية إنما تتعلقان ببرامج داخلية أولاً. الثورة الخضراء عام 2009 في إيران تتعلق بأولويات داخلية وترفض هدر الإمكانيات في الخارج. ثورة 14 آذار في لبنان ارتكزت إلى أولويات داخلية والابتعاد عن البرامج الخارجية التي استباحت توظيف الساحة الداخلية في هذا الشأن. السوريون في بداية ثورتهم أرادوا التطلع إلى الداخل. العراقيون يتوجهون إلى الشأن المعيشي الداخلي... وبالتالي فإن التوجه إلى الداخل يعطي القضايا التنموية والمعيشية وتلك المتعلقة بالبحريات وصيغة التعايش بين الفئات، يعطي كل ذلك الأولوية، ويقلص من حجم التأثيرات الخارجية. بالمعنى العام هذا الأمر صحيح، إنما في الواقع فلقد ألقى على عاتق

انجازه ودخل في حلقة الصراع الذي تقوده إيران في المنطقة.

### اصلاح الخطاب الديني:

أيضاً لا بد من التطرق إلى التحدي الذي تواجهه المؤسسة الدينية بشكل عام. ولا شك في أن أي تحول على المستوى التقاليفي لا يطال هذه المؤسسة إنما يبقى منتقاصاً. والواضح أن المؤسسة الإسلامية بشقيها الشيعي والسني هي في حالة مأزومة نتيجة وصول المشاريع المذهبية إلى أفق مسدود.

فعلى المستوى السني كان واضحاً أن التعبئة الدينية بحسب ما كانت عليه سابقاً إنما تُفضي إلى حالات تطرف لا يمكن السيطرة عليها وأن التحول إلى الخطاب الديني المعتدل هو ركيزة من ركائز الاستقرار. وبالتالي فالمؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية وفي الأهر أخذت تعي ضرورة التحول إلى الاعتدال في تلقين المبادئ والتعاليم الدينية. طبعاً الأمر لا يرقى إلى حد التكلم عن إصلاح على المستوى الديني في المؤسسة السنية إنما هذا تعبير عن المأزق الذي وصل إليه المشروع الديني.

وعلى المستوى الشيعي فإن الرهان على الإصلاحيين في إيران لا بد أن يكون في مكانه لما لتوجهات الإصلاح الديني في إيران من مستويات متقدمة يذهب بعضها إلى المطالبة بفصل الأمور الدينية عن الحياة السياسية باعتباره تنزيهاً للممارسة الدينية. أضف إلى ذلك أن المشروع السياسي للمحافظين في إيران وصل بدوره إلى أفق مسدود وكانت محصلته نشر التوتر والحروب في المنطقة والتعرض إلى أزمات اقتصادية خانقة والذهاب إلى تسوية مع الولايات المتحدة كمخرج من هذا المأزق.

الواضح لحد الآن أن التناحر المذهبي والطائفي من جهة، إضافة إلى العنف والحروب في المشرق العربي من جهة أخرى، لم يتيجا قيام توجهات علمانية ترفض المشروع الديني برمته وتطرح مشروعاً بديلاً يشكل قفزة حضارية نوعية. إنما من الواضح أيضاً أن هناك توجهات مدنية تتخذ من مسألة الحريات والقضايا الحياتية عنواناً لنشاطها وترفض الطوباويات والقضايا الجامدة أو المعلبة، وبالتالي فإن مرحلة سلام تلي تلك الحروب ستكون كفيلاً بفسح المجال أمام صياغة المشاريع السياسية والثقافية في المستقبل.

عندما يحل السلام يبدأ التقييم الجدي للتحولات التي لا بد أن تأتي بجديد يمكن تلمسه على كافة الأصعدة.

أوروبا عام 1990 وجاء فيه أن « حالة الأقليات القومية ومعالجتها تدخلان ضمن الاهتمامات الدولية المشروعة وبالتالي فإنها لا تشكل مسألة داخلية حصرياً عند الدول المعنية». قبل ذلك لم يتطرق الاتحاد الأوروبي إلى مسألة الأقليات في أي من وثائقه، والمعروف أن موضوع الأقليات كان سبباً لحروب كبيرة في أوروبا منها الحرب العالمية الثانية التي ارتكزت على ذرائع ألمانية في التدخل لحماية الأقليات في الدول المجاورة، وكان كثير من المعاهدات المعقودة يتضمن التزام الدول حماية الأقليات التي تتبع دولاً مجاورة. وقاد حلف شمال الأطلسي بالتعاون مع الولايات المتحدة تحركاً عسكرياً لإعادة تشكيل معادلة القوميات والصيغ الفدرالية وفرض السلام بين الاتحادات والدول.

وجه الشبه موجود أيضاً لناحية تدخل إيران بهدف تعزيز أوضاع الشيعة في دول المنطقة وتدخل روسيا بحجة حماية الأقليات في سوريا. نحن علينا أن نسأل: ما هي المسألة الجوهرية التي نشأت عندنا بعد كل هذه التحولات؟ هل هي مسألة قوميات، أقليات، مذاهب، صراعات إقليمية أو دولية، صراع محاور سياسية، استبداد، حريات وعدالة، أم كل هذه المسائل مجتمعة؟

ربطاً بهذا النقاش هناك مسألة ذات طابع قومي ستفرض نفسها على أي صيغة مستقبلية يجري البحث عنها في المنطقة وتتعلق بمستقبل القضية الكردية التي ستكرس مبدأ اللامركزية أو صيغ الحكم الذاتي الإداري، أو صيغة اتحادية للمحافظات والمناطق والتقسيمات الإدارية. وهناك النموذج اللبناني الذي يعطي امتيازات أو ضمانات للطوائف والتي قد تصبح مطلباً للأقليات في سوريا وخاصة العلويين. وقد وردت تصريحات لمسؤولين إيرانيين يطالبون فيها بصيغة تشبه النموذج اللبناني في حال لم ينجح مشروع حماية كيان علوي في الساحل.

ولا بد من السؤال عما سيطل لبنان في حال صيغت أي امتيازات للعلويين في سوريا، امتيازات ميثاقية ترد في الدستور أو جغرافية تتعلق بنشأة كيان ما، وذلك بعدما جرى ربط وثيق بين شيعة لبنان وعلويين سوريا، وكيف سينعكس ذلك على الجغرافيا اللبنانية وعلى العقد الوطني القائم أي اتماق الطوائف.

لبنان خاض تجربة الربيع في العام 2005 وكانت قضيته تتعلق بالحريات والعدالة والسيادة، ولاحقاً انتفض محور الممانعة على

### (III)

## كلمة ترحيب و تقديم

## رَحْب مدير المركز هشام دبسي بالمحاضر و قدّمه بهذه الكلمات:

المستقبلية.. وهذا اختراق جميل لسحب الدخان الأسود و هو يعم المناخ الإقليمي كما يعمم الكثير من الرؤوس و الأدمغة في لحظة ممتدة زمنياً على سيولة جغرافية إن جاز القول.

أما الآن فقد اتضح المشهد قليلاً، وبدأت ملامحه ترسم و بات لدينا: أولاً: شعب خرج من أجل الكرامة و الحرية، لا يملك إلا احزاباً هرمة حولها الإستبداد إلى ظلال باهتة الخطاب و النفوذ.

ثانياً: سلطة كتبت على الجدران «اما الأسد أو حرق البلد» و نفذت ما أعلنت بإسم «الممانعة و المقاومة».

ثالثاً: إدارة في واشنطن لا تستعجل سقوط «الأسد» لأنها لا تملك البديل المناسب لها و لأن تل اييب لا تريد ذلك.

رابعاً: إيران التي صعدت فكرة الدفاع عن النظام إلى مصاف الدفاع عن الثورة الإسلامية و لحق بها مؤخراً وزير الخارجية الروسي ليعلن ان أمن دمشق من أمن موسكو.

ما تقدم يندرج ضمن مفهوم و نظرية «التقاسم الوظيفي» بين «الرباعية السورية»: واشنطن و تل أبيب من جهة، و طهران و موسكو من جهة اخرى. رباعية تتحرك وفق تناغم في فهم نظام المصلحة الخاص بكل طرف يؤدي إلى نشوء مساحات عمل حرة لكل طرف، لا تحتاج حتى لتواطؤ استخباري، لأنها تعكس و عياً عميقاً لإدارة المصالح المتناقضة شكلاً و المتسائدة مضموناً. إنه «التقاسم الوظيفي» الذي يدفع ثمنه الشعب السوري أرواحاً لم يعد يحصيها أحد فضلاً عن المفقودين و المهجرين.

هذا التعقيد كله أمامك أيها الصديق العزيز د. بهاء ابو كروم تفضل المنبر لك.

قرأت أفكاره المنشورة قبل ملاقاته، و لما كنت أعرف أنه مناضل في حزب طالما تطلعت كوادره إلى الأمام، دخلت في حيرة و تجاذبتني نزعة التخمين و السؤال:

هل ينتمي هذا الكاتب السياسي صاحب القلم الرشيق إلى جيل المناضلين الكلاسيكيين الذين أحبهم و إن اختلفت معهم؟ أم إلى جيل الحدائث الذين اتبعهم و إن تأخرت عنهم؟

في نهاية أول حديث مباشر، قلت لصديقي و أخي فوزي:

أتدري؟! يخيل إليّ أن الدكتور بهاء يمتلك خاصية إستماع مختلفة! قال صديقي: كيف؟

أجبت، إنه يسمع بعينه أولاً، وجدته يشاهد الكلمات، يقلّب حروفها و معانيها و دلالاتها بصرياً، ثم يستمع بتمهل يعتقد معه المراقب أنه نسي شيئاً، ثم يعود بعينه للاشتغال على صياغة موقفه، ثم يتكلم. ابسم صديقي كعادته.

لكن من يومها أقول الحق.. اني أحببته، فضلاً عن إعجابي بأرائه. عندما قرأت كتابه «الممانعة و تحدي الربيع» قبل سنتين و شهرين، وقتذاك لم يكن العمل البحثي الذي قدمه د. ابو كروم إلا مغامرة، حيث اشتبكت عناصر الأزمة و أصبحت كرة متدرجة، ما يجعل الكتابة تنطوي على مجازفة البناء على المتحرك.

لكن في بحثه المتشعب الذي يكتسب الآن أهمية أكبر. حسبي القول ان الدكتور بهاء نجح أولاً في المقاربة القيميّة للحدث الكبير و المستمر، و برهن على انسجام أخلاقي من بداية النص حتى نهايته.. و هذا مما يشهد له.

كذلك نجح في المقاربة السياسية - التاريخية متسلحاً بالموضوعية و الاتزان، فضلاً عن قوة الحدس السياسي و شفافية الرؤية

## (IV)

### مداخلة الدكتور بهاء أبو كروم

أما حين وصل الأمر إلى سوريا ( القاعدة الأمامية لجبهة الممانعة في نظرها ) ، فقد رمت إيران بكل ثقلها السياسي والعسكري والمالي إلى جانب النظام ضد شعبه، مستخدمة كل أذرعها في المنطقة، دفاعاً عن قاعدتها الأساسية في المنطقة العربية ومنعاً من انتقال «الربيع» إلى طهران. أما روسيا فلم تَر من الربيع العربي سوى النموذج الليبي....

• نعم كان هناك أصوات داعمة لهذا الربيع و لفكرة التحرر التي حملته و رافقته، و بالتالي كان من مهمات المثقفين التحرريين في العالم العربي أن يسيروا إلى علامات التحول الثقافي الذي يحدث في المنطقة و يرافق أحداث الربيع العربي. و أنا أعتبر أن كل التحولات السياسية و الأمنية و المجتمعية لا تكون ربيعاً إذ لم تحمل مضامين ثقافية متقدمة على ما سبق. لذلك كان بحثي عن هذه المكونات الثقافية ضرورياً من وجهة نظري لكي يتم تكريسها في سلّة معطيات الربيع التحوّلية... و حتى لو لم يكن ما يجري ربيعاً واضحاً و مكتملاً، فلدينا حاجة قصوى و مصلحة أكيدة في جعل هذا التحول ربيعاً عربياً، لكي نتقل من دائرة التحليل و الاستشراف إلى دائرة التأثير و الفعل.

• ما يحدث في العالم العربي ليس خارجاً عن نطاق تطور المجتمعات الأخرى، و إنّ على شكل تحوّل مفاجئ بعد مرحلة طويلة من السبات العميق. كذلك لا يكون التحول كاملاً و ناجزاً بالضرورة، بل قد تعترضه مراوحة و انتكاسات. فالثورة الفرنسية التي تأسست بعصر تقايف جديد في كل أوروبا، انتكست بعد انتصارها بخمس سنوات و عادت الملكية إلى فرنسا لتحكم نحو مائة سنة إضافية قبل أن يتكرس انتصار الثورة النهائي. ما حدث في تونس مع «ثورة الياسمين» كان أشبه بسقوط جدار برلين، و كانت له تداعيات في المنطقة العربية شبيهة بتداعيات سقوط الجدار في أوروبا الشرقية. صحيح أيضاً أن لعبة الأمم تكالبت على الشعب السوري و انتصبت حتى الآن جداراً دون تحقيق حلمه في الحرية و الكرامة و العدالة، و لكن شعباً قدّم

• أولاً أشكر مدير «مركز تطوير للدراسات» الصديق هشام دبسي، على استضافتي لهذه الحلقة...

• و اعترف بداية أنني في هذا الكتاب أقدمت على ما يشبه «المغامرة». ليس ذلك بإقدامي على التنويه بواقع و حقيقة «الربيع العربي» و محاولتي تنفيذ أطروحة «الممانعة» فحسب، و إنما أيضاً و خصوصاً بالسباحة عكس تيارات سياسية و ثقافية لطالما كنت على صلة وثيقة بها، و لطالما كانت هي معجبة بشعارات «الممانعة» ترددها نشيداً أممياً. فعندما شرعت في الكتابة عاهدت نفسي أن أكتب بحرية، و إلا فلا داعي للكتابة أصلاً.

• الهدف الرئيس من الكتاب هو كشف زيف منظومة الممانعة كشعارات و قوى، باعتبارها في رأيي:

منظومة تنتمي إلى نظام عربي قديم، و تحاول تأييده؛

تعمل ضد تقدّم المجتمعات العربية، و تحول بالتالي دون تحقيق أي فتزة ثقافية في هذه المجتمعات؛

تحارب الداخل أكثر مما تواجه الخارج، خلافاً لمزاعمها.

• و عليه أردت القول بأن معركة التغيير الديمقراطي المدني في إطار «الربيع العربي» لا تنفصل عن معركتنا الفكرية و الثقافية في مواجهة منظومة الممانعة التي هي في الواقع و الحقيقة منظومة استبدادية إنما بعباءات وطنية أو قومية أو ثورية أو جهادية... أو ما شتت من مفردات هذا القاموس الشهير.

• لفت نظري حجم الهجوم الذي تعرّض له مصطلح «الربيع العربي». هناك قوى سياسية كثيرة و ايدولوجيات دينية أو علمانية (اجتمعت على رفض كل ما يحدث و نعمته بالفوضى و الإرهاب و المؤامرة الخارجية، مفضّسة عن أي خلل أو ضعف لإدانة الحراك المجتمعي القائم. فإيران مثلاً حاولت في البداية ركوب الموجة، و زعمت أن ما يحدث في المنطقة العربية هو ثورة إسلامية تتماهى مع الثورة الإيرانية... كان ذلك عندما استهدف الحراك الشعبي نظامين (تونس و مصر) تعتبرهما إيران في «معسكر الاستسلام»!

على رأس الجميع، باعتبارها ( أي الدولة ) حافظة للانتظام العام بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي الذي يحكمها. وهذه مسألة أساسية مطروحة امام العقل العربي اليوم.

• ولكن المسألة تزداد تعقيداً عندما نرى دخول العصبية الدينية والمذهبية والقومية على خط المواجهات القائمة.

يأتي في طبيعتها المواجهات السنية – الشيعية وقضايا الأكراد ما بين العراق وتركيا وسوريا وإيران. وإذا كان من شأن النزاع السني – الشيعي أن يهدأ نسبياً بتوافق إيراني – سعودي، فإن واقع الأكراد في المنطقة ذاهب على ما يبدو إلى أعطائهم «مكافأة» جراء تقديمهم نماذج ناجحة في العمران والإدارة الذاتية واستثمار البترول، إضافة إلى محاربة الفساد ومواجهة داعش. إذا حصل ذلك للأكراد، فلماذا لا يحصل مثلاً للعلويين أو الدرور أو غيرهم؟.. هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من التدقيق، وبعيداً عن «نظرية المؤامرة». ولكنها تقلنا في الوقت نفسه إلى طبيعة الدولة المنشودة في أعقاب الانهيارات القائمة وسط «سيولة جيوبولوتيكية» استثنائية في المنطقة: هل هي دولة مدنية؟ تعددية؟ فدرالية؟ دينية مذهبية؟...

• في تقديري أن المشاريع الدينية — المذهبية فشلت في المنطقة العربية: المشروع الشيعي في سوريا والعراق فاشل، وكذلك المشروع السني. وعليه يكون السؤال: إذا فشل المشروع الديني في المنطقة فما هو البديل؟...

• على المستوى الثقافي، أعتقد أن على البيئات الاجتماعية التي تحكمها الثقافة الدينية أن تكون أكثر تحراً، ليس بمعنى أن تذهب إلى علمانية تقيضة، وإنما أن تعتمد بعض المبادئ التي من شأنها فصل الدين عن الدولة وفصل السياسة عن الدين.

• أما على الصعيد السياسي فقد بات واضحاً أن عملية التغيير والاستقرار في المنطقة العربية متلازمة مع التصدي لمشروع الهيمنة الإيراني وإجبار إيران على إقامة علاقات حسن جوار مع محيطها العربي في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

• أخيراً، وبمناسبة يوم السلام العالمي، نحن مدعوون جميعاً إلى نبذ ثقافة العنف والإرهاب، كي يُتاح لمنطقتنا ان تتقدم نحو الاستقرار والبدائل العقلانية... و عندها يمكن القول أن الربيع العربي قد بدأ يطرح ثماره الفعلية.

حتى الآن أكثر من 300 ألف ضحية على مذبح حريته لا يمكن أن يصمد أمامه أي جدار. لقد انكسر حاجز الخوف أمام شعوب المنطقة العربية، وهذا الأمر كفيلاً بأن ينتج وقائع ومعطيات جديدة على مستوى المنطقة بكاملها.

• فيما يتعلق بالمعطى الثقافي كثيراً ما يذهب الإسلاميون إلى الاعتقاد بأن المجتمعات الإسلامية مختلفة جذرياً عن المجتمعات الغربية، وتحكمها بالتالي قوانين مختلفة للتغيير. ومن هنا دعوتهم إلى بلورة علوم اجتماعية إسلامية وصولاً إلى اقتراح «شريعة إسلامية لحقوق الإنسان». بالمعنى السياسي هذا «عقلٌ محافظٌ» من مصلحته القول بأن ما يجري في المنطقة العربية له طابع خاص وموضعي، وهو لا يشبه تلك التحولات التي حدثت في أوروبا، لا سيما على صعيد الحداثة وثورة العلم بما أدى إلى العلمانية. نظرتي إلى الأمر مختلفة، وهي أن حركة مجتمعاتنا العربية لا تنفصل عن حركة المجتمعات في كل العالم، وبالتالي نحن ملزمون بأن نصل إلى مرحلة من التطور كتلك التي وصلت إليها أوروبا وغير أوروبا. لذلك شَبَّهْتُ ما يحصل اليوم في منطقتنا بما حصل في أوروبا الشرقية بعد سقوط نظام الاتحاد السوفياتي.

• والواقع أن سقوط «الدولة المركز» أو «النظام المركز» يؤدي إلى تغييرات أساسية في مجمل الأطراف. ومن المراكز الأساسية للاستبداد في عالم اليوم، وخاصة في الشرق الأوسط، كل من إيران وسوريا والعراق، وإسرائيل بطبيعة الحال، تدعمهم روسيا (القيصرية الجديدة). لذلك فإن سقوط أي من هذه المراكز يؤدي إلى تداعيات على نطاق واسع، ولذلك سمعنا «شعار الممانعة» القائل بأن معركة دمشق هي ذاتها معركة طهران وموسكو وضاحية بيروت الجنوبية في محور واحد.

في المقابل، فإن معركة الحرية واحدة، أو يجب أن تكون كذلك، سواء في فلسطين أو سوريا أو العراق أو اليمن أو لبنان. بيد أن قدرة الحراك الشعبي ضد أنظمة إقليمية مركزية، متمكنة ومعززة بوسائل مادية كثيرة، هي قدرة محدودة.

و مثال فلسطين واضح كل الوضوح، وكذلك سوريا. من هنا لا بد ان يكون هناك تدخل دولي يأخذ على عاتقه مد يد المساعدة إلى الشعوب كي تبلغ شاطئ حريتها واستقرارها، من دون إسقاط الدولة



## (V)

### مداخلات المشاركين و تعقيب المحاضر

#### مداخلة حسن مصطفى

• ليس بيننا ما يقول بأن ما حصل في المنطقة العربية ليس ربيعاً. وهذا الربيع ارتبط بحركة شبابية تشدلت التغيير، و امتلكت شرعية مستمدة من مجموعة من القيم. يجب أن يدور الحديث إذاً حول مدى حُسن أو سوء إدارة هذه الحركة. صحيح أن القوى الأصولية استولت على المشهد في كثير من من المواقع والأوقات، باعتبارها أكثر تنظيمياً وخبرة في المجال السياسي، ولكن السؤال: لماذا وكيف تراجعت القوى المدنية والشبابية بعد أن كانت في أصل الحركة، و لماذا لم تستطع تطوير أدواتها و بنيتها النضالية؟... في تقديري أن عملية المراجعة، لتحديد الإيجابيات و السلبيات و كيفية المتابعة، كانت ضعيفة جداً في الأوساط السياسية و الثقافية المعنية بتطوير حركة الربيع العربي... هناك نماذج يمكن الاستفادة منها، و في مقدمتها التجربة التونسية. فقد تمكنت هذه التجربة من إجراء مصالحة مجتمعية بالديموقراطية، و بالتالي انتقلت إلى مرحلة جديدة رغم وجود خلافات كثيرة بين الأطراف المشاركة في عملية التغيير... ما يحصل في لبنان اليوم، على صعيد الحراك الشعبي، ليس ثورة في رأيي، و إنما هو حركة احتجاجية قد تتطور إلى حركة إصلاحية إذا توفرت لها مقدمات الحماية و التوازن و الاستمرار. أما إذا فشلت و تراجعت فأعتقد أن أحداً لن يفكر في إعادة التجربة لسنوات عديدة... و أسباب احتمالات الفشل واضحة جداً: انقسام المجتمع اللبناني طائفياً و مذهبياً و حتى مناطقياً؛ ترهل الأحزاب السياسية و انكفاءها على حسابات صغيرة؛ ضعف الحركة النقابية و مصادرة حريتها من قبل الاحزاب و الزعامات الطائفية... باختصار ضعف المجتمع المدني اللبناني في مواجهة مختلف الأصوليات. هذا خلافاً للتجربة التونسية التي تمكنت من عبور امتحان التغيير بسلام، أو بأقل الخسائر، بفضل قوة مجتمعه المدني و تجذر مؤسساته... • هناك مسألة أخرى أساسية طرحتها أحداث الربيع العربي في إطار النظام العالمي الجديد، وهي أولوية الدولة و السيادة الوطنية. وهذه

مسألة تحتاج إلى كثير من التدقيق في إطار التداخل القائم إقليمياً و دولياً، و بالنظر إلى ما طرأ على مفهوم «السيادة» من متغيرات بفعل العولمة و الأحادية القطبية و ضعف مؤسسة الأمم المتحدة... • من ضمن النقاط الواردة في الملخص البحثي الذي اطلعنا عليه قبل هذه الحلقة، دور إيران في المنطقة العربية و سعيها إلى تعزيز وضع الشيعة العرب. أرى أن إيران لا تريد تعزيز وضع الشيعة العرب بمقدار ما تسعى إلى بسط سيطرتها على المنطقة، مستخدمة في ذلك الوجود الشيعي كأداة في يدها. و السؤال: إلى متى تستطيع إيران الاستمرار في حماية ملحقاتها الشيعية في بحر عربي غالبته العظمى من السنة الذين تستفزهم إيران يومياً بأصولياتها الفجة؟...

#### مداخلة غابي الجمال

• بالفعل هي مغامرة كبيرة أن يُقدم الباحث على الخوض في موضوع «الربيع العربي» و تعقيداته. منذ البداية هناك كثيرون رحبوا بالربيع العربي ثم سرعان ما لعنوه... و الواقع أن أحداً لم يقرأ هذه الحركة قراءة نقدية، تماماً مثلما حصل مع حركة المقاومة الفلسطينية. هناك أطراف دولية و إقليمية، و منها «أنظمة الممانعة»، ساعدت على خلق ذلك الوحش المسمى «الإرهاب الإسلامي» كي نصل إلى مرحلة نقرّ فيها بأن الانظمة القائمة هي الأفضل و هي الحل. • بعض ما ورد في كتاب ابو كروم، و هناك افكار جديدة و جيدة. على سبيل المثال إشارته إلى الخصوصية اللبنانية في المشرق العربي، باعتبار أن لبنان حالة توافقية تحظى برعاية دولية و عربية... أما الأكراد فهم مكوّن غير عربي و يستحقون في نظري دولة مستقلة حتى لو كان الأمر على حساب أجزاء عربية.. • و أما الظاهرة الداعشية في العراق فهي ردٌّ على التوحش الإيراني، من جنسه و بالتصادم معه، كما هي مؤشرٌ على احتمال دخول المنطقة في حرب سنية-شيعية أشبه ما تكون بحرب المائة عام الدينية في أوروبا إبان القرن السابع عشر. • ربما تكون الحالة التونسية هي الوحيدة التي أنجزت ربيعاً فعلياً،

• عندما اخترق الاقتصاد العالمي كل المساحات ودمر كل الجدران اصطدم بواقع منطقتنا التي بدت سوق موارد و يد عاملة و استهلاك من دون انتاج يُذكر، مع فشل ذريع في أداء وظائف الدولة الأساسية. و بحسب تقرير الأمم المتحدة عام 2003، فإن دولاً أساسية في المنطقة، مثل السعودية و سوريا و إيران و تركيا و مصر و السودان، أظهرت فشلاً في مجالات التنمية و المساواة و حقوق المرأة و المشاركة المجتمعية... و هذه العناصر أساسية تقوم عليها فكرة الدولة المدنية المستدامة وفق المعايير الدولية. و بالتالي وصلت المنطقة إلى طريق مسدود، و أصبح هذا البناء القائم معرضاً للتفكيك من داخله و بحاجة إلى إعادة تركيب.

• في تونس كان هناك إمكانية لإعادة التركيب بصورة أكثر سهولة من الدول الأخرى و لا سيما دول الممانعة. و ذلك لأن الحراك المدني التونسي قائم على نظرية القرب من الغرب بالتفكير و التربية و الاتكال على الاقتصاد الداخلي. بعد العام 2011 دخلت المنطقة طور التفكيك من الداخل، الأمر الذي يتطلب إعادة تركيب كل عنصر وفق مقوماته الأساسية. من الممكن أن تقوم كيانات اجتماعية على شكل ولايات كما كانت الحال أيام الدولة العثمانية. مثلاً، في بداية الحرب العالمية الأولى و أواخر الدولة العثمانية حصل تفتيت و إعادة تركيب وفق اتفاقية سايكس بيكو... نحن اليوم نشهد حالة تفتيت من الداخل، و إذا كان لا بد من عملية إعادة بناء فمن المفترض أن يكون الفرد.

• إن المواطن الفرد يبحث عن الكرامة و المساواة و المشاركة. هو يشارك في المقاومة، ولكن ليس عنوان حياته المقاومة، و يشارك في التحرير ولكن هدفه ليس فقط التحرير... كل الأنظمة القائمة فشلت في توفير الاحتياجات أو الحقوق الأساسية للمواطن، و لذلك فإن هذا المواطن سيبحث حتماً عن نموذج جديد يأتيه من الغرب، على قاعدة مجتمع المواطنين و الأفراد.

#### مداخلة هشام دبسي

• أوّد الإشارة إلى ثلاث محطات في تاريخنا العربي الحديث و المعاصر، اقترنت بتحوّلات كبرى و كان لكل محطة علاقة على نحو ما بسابقتها: 1948، 1967، 2011.

نكبة فلسطين و نشوء دولة إسرائيل عام 1948 أحدثا تحوّلًا شاملاً في المنطقة العربية، اتّسم بقيام أنظمة سياسية محمولة على تشدّد قومي.

( راديكالية قومية ) و على رافعات عسكرية انقلابية.

رغم استمرار الخطر. كذلك يمكن القول أن الشعب المصري أسقط نظامين استبداديين في سنوات قليلة، بفضل دعم الجيش الذي حمى المجتمع من حرب أهلية و سهّل عملية التحوّل ، رغم التحفظات المعلومة على دور العسكر. و هذا الأمر لا ينطبق على الحالة السورية. • التركيز على أطروحة « الممانعة » و كشف زيفها نقطة مهمة جداً في الكتاب. فأنا واحدٌ من الذين اجتذبتهم فكرة الممانعة في البداية ثم اكتشفت أن الذين يقفون وراءها إنما يريدون استغلالنا و يستخفون بعقولنا. و خلاصة القول في هذه المسألة أن هناك مشروعاً إيرانياً للسيطرة على المنطقة العربية و ليس للشبيعة العرب مصلحة حقيقية فيه. و قد بدأنا نرى في العراق احتجاجاً شيعياً قوياً على الاستغلال الإيراني.

• أعتقد أن انتظام الوضع في سوريا لمصلحة كل الشعب السوري سيكون له تداعيات إيجابية على مجمل حركة التغيير في المنطقة. أما استمرار الوضع في الاتجاه الذي نراه فمن شأنه أن يستجّر لبنان إلى مزيدٍ من الفوضى المسلّحة، و ربما إلى حرب أهلية جديدة.

#### مداخلة فوزي أبو دياب

• أريد التركيز في مداخلتى هذه على مسألة أساسية في سياق المتغيرات الجارية في المنطقة العربية. و يمكن صوغ هذه المسألة على النحو التالي: هل يمكن للمتغيرات الجارية ان تعيد تركيب الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للدولة في منطقتنا؟ علماً أن عملية إعادة التركيب أو إعادة البناء محكومة لسياق فرضته العولمة التي - عندما بلغت مداها الأقصى - تكشّفت عن فشل المنظومة الدولية في إدارة النزاعات الراهنة على قاعدة قديمة، هي قاعدة الحرب الباردة، مثلما تكشّفت عن فشل الأنظمة العربية الراهنة في تطوير وظائف دولها بما يلبي الاحتياجات الفعلية لمجتمعاتها. هذا فيما تقوم العولمة نفسها على جملة مبادئٍ من بينها تحجيم دور الدولة و تخفيض مساحة فعلها و تدخلها. كذلك لا بد من القول أن الجمود الكبير و المستمر في حلّ مسألة النزاع العربي-الإسرائيلي بعد محاولة الرئيس كلينتون الشهيرة لم يعلّق فقط مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، بل انعكس أيضاً على أوضاع كثير من الدول القائمة بما جعلها بعيدة عن الاستقرار و شبه معلقة. بعبارة أخرى لا بد للباحث المدقّق أن يلاحظ العلاقة السببية - و لو غير المباشرة - القائمة بين العنف الذي اندلع في المنطقة العربية مع أحداث الربيع العربي و بين المصادرة الإسرائيلية المستمرة و المتفاقمة لحقوق الشعب الفلسطيني.

الأردن و السعودية و الكويت و البحرين؟؟ جواباً على هذا السؤال ألاحظ أن رد فعل هذه الأنظمة و المجتمعات كان مختلفاً عما رأيناه في البلدان الأخرى. و ذلك لأن منطق الشرعية في هذه الممالك مختلف جداً عن منطق الممانعة و .... و المواجهة الذي كان سائداً في البلدان الأخرى. بمعنى أن مجتمعات هذه الممالك لم تتعرض لخديعة الشعارات الكاذبة التي كانت تطلقها أنظمة الاستبداد لتسويغ استبدادها. لذلك تحلّت حكومات هذه الممالك بدرجة عالية من المرونة، بما أتاح لها إجراء تسويات مع مجتمعاتها من خلال جرعات إصلاحية معتبرة. و في تقديرنا أن هذه الإصلاحات ، على محدوديتها، هي من ثمرات الربيع العربي و ليست خارجه أو في مواجهته.

• أخيراً أعتقد أن تطورات الربيع العربي و ما أثارته من هواجس جدية على الصعيدين القومي و الوطني، و لا سيما على صعيد الهوية الحضارية و الثقافية لمنطقتنا، قد أتاحت تشكيل قاعدة قوية للاعتدال العربي، اقتصادياً و سياسياً و ديموغرافياً ، تمتثل باللقاء السعودي - المصري (السعودية معها الخليج، و مصر و من حولها المغرب و الأردن و فلسطين) الذي أتاح بدوره « ممانعة حقيقية و فعلية» في وجه الانهيار العام، و في وجه « لعبة أمم» هي من أشد ما واجهته منطقتنا في كل تاريخها . و مما لا شك فيه أن لقاء الحزم و الاعتدال هذا كفيلاً بتشكيل أكثر من 60% من القوى المحددة للمسار ... ذلك كله لا يحجب المشكلات الكثيرة داخل منظومة الاعتدال، التي أشار إليها بعض المداخلين، و التي تحتاج فعلاً إلى شجاعة في مقاربتها.

### تعقيب المحاضر الدكتور أبو كروم:

• يتحدث علم الاجتماع عن فكرة تماسك المجتمعات الذي يشكل ضماناً لعدم الذهاب إلى اللا استقرار عند التحديات الكبرى التي تواجهها الشعوب. بمعنى أن هناك شيئاً يسمى « التماسك الديمقراطي» في الدول الأوروبية على سبيل المثال يشكل عاملاً أساسياً في المحافظة على الأمن و الاستقرار عند أي تحوّل سياسي كبير.

• في منطقتنا العربية رأينا مثل هذا التماسك في تونس أثناء و بعد عملية التغيير. كذلك الأمر في المغرب تحت ظل الملكية، بفضل قوة الأحزاب الإصلاحية و مرونة الحكم.

• في لبنان هناك تماسك من نوع مختلف. ثمة تماسك في هذه المرحلة داخل الطوائف: الدروز، الشيعة، السنة، الموارنة... و لكن

هزيمة العرب عام 1967 أدت إلى صعود تيار المقاومة الفلسطينية المسلحة على حساب الشرعيات الدولية السابقة.

عام 2011 حصل انفجار « الربيع العربي» في وجه الأنظمة القائمة نتيجة هزيمتها أيضاً... و لكن الهزيمة هذه المرة لم تكن عسكرية أمام عدو خارجي،

وإنما كانت أمام مطلب التنمية البشرية الشاملة بمضامينها الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان في كرامة العيش على كافة المستويات.

• و الملاحظ في شعارات الربيع العربي الأساسية أنها تجنبت إثارة الغريزتين القومية و الدينية، و شدّدت على مطلب الدولة المدنية. هذا لا يعني ان الناس نسيت فلسطين و الدين، بل يعني أنها لم تعد مأخوذة بالديماغوجيا القومية و الدينية التي طالما تاجرت بها تيارات الهزائم. و بهذا المعنى فإن إسقاط الناس للشرعيات الحاكمة إنما كان إسقاطاً للديماغوجيتين القومية و الدينية اللتين كثيراً ما تحالفتا ضد الناس و كثيراً ما تصارعتا على اقتسام رزق الناس و كرامتهم... و هذا ما يطرح سؤالاً في العمق حول طبيعة العقد الاجتماعي بين الشعب و الحكم: هل هو عقدٌ بين قطيع و مستبد، أم بين اجتماع إنساني و راع لحقوق هذا الاجتماع؟

• مع تطورات الربيع العربي، التي اختلط فيها الورد بالدم، و الاحلام الزاهية بوحول الكواسر، نحن أمام انفجار في وجه تراكم هائل من اسباب الخيبة و الإحباط، و لكنه بالتأكيد انفجار مشروع و حقاني. غير ان أبرز سمات هذا الانفجار أنه عفوي إلى حد بعيد لا تحكمه قوة منظمة واحدة أو منظورة، فهو بالتالي لا يخضع لترسيمات نظرية اعتدنا سماعها من أساتذة مدارس الكوادر في الثورات الحديثة. بطبيعة الحال، و رغم ملاحظتي حول العفوية التي تقترب من الفوضى، هناك مسألان أساسيتان أشار إليهما بعض الأصدقاء المداخلين:

الأولى تتعلق بضرورة البحث في إدارة « الربيع العربي» لاننا لسنا في صدد الخلاف حول مشروعيته، و الثانية أن تكون هناك قراءة نقدية موضوعية تبين سلبيات و إيجابيات الحراك القائم كي يُصار إلى استنتاجات سليمة. و هذه المهمة -المغامرة برسم العقول السياسية و الثقافية ذات الصلة الفعلية بوعود « الربيع العربي » من أمثال صديقنا الدكتور بهاء أبو كروم.

• أرى أن هناك معالم أساسية و خمائر مهمة للربيع العربي، بنماذج مختلفة، في أماكن كثيرة: من تونس إلى مصر إلى سوريا و اليمن و ليبيا و العراق و فلسطين و لبنان... و السؤال: ما مدى تأثير المجتمعات و الأنظمة الملكية العربية بأحداث الربيع العربي، من مثل المغرب و

بالنموذج اللبناني توفر الطمأنينة للأقليات... أعتقد أن إيران تحاول  
صرف نفوذها في لبنان و سوريا و العراق، لتعزيز وضع حلفائها  
وتماسكهم، قبل أن «يسرقها» الزمن بتغيير المعادلات... و مثل هذا  
التوجه لا يخدم الاستقرار.

- هناك نقطة أخيرة أودّ التعقيب عليها، و هي دور و مكانة مصر.  
أنا مع الرأي القائل بأن مصر ركيزة من ركائز المستقبل في سياسات  
العالم العربي. و لكن النظام المصري بالنسبة للثورة في سوريا ما زال  
أسير عقدة الإخوان المسلمين... و يحكى عن سلاح مصري يُرسل  
إلى النظام السوري ... ينبغي تجاوز هذه الاشكاليات ؛ و في مطلق  
الأحوال لا غنى عن الدور المصري طالما يصبّ في المصلحة العربية  
المشتركة...

ليس هناك تماسك وطني عام... و هذا هو الأهم. فعندما يتفكك  
التماسك الوطني يخشى الذهاب إلى الحرب الأهلية ، فضلاً عن  
عدم وجود استقرار بصورة ثابتة و فعلية.

أوردت هذه الملاحظة لأشير إلى الدور الإيراني. إيران تريد تعزيز  
وضع الشيعة في لبنان و المحافظة على تماسكهم الطائفي. لست ضدّ  
هذا الأمر، و لكن ما العمل إذا أرادت السعودية تعزيز وضع السنّة و  
المحافظة على تماسكهم الطائفي، في سياق الصراع مع إيران على  
قيادة العالم الإسلامي؟

في مؤتمّر الحوار في سان كلو عام 2007 طرح الجانب الإيراني صيغة  
المثالثة الشيعية - السنّية - المسيحية بدلاً من المناصفة الإسلامية -  
المسيحية المعمول بها بموجب اتفاق الطائف. و في الحديث الإيراني  
عن سوريا، يقولون إن المخرج الممكن هو التوصل إلى صيغة شبيهة